الانتعاشة قادمة لتحريك الوضع الاقتصادي للأفضل

اقتصاديون : السعودية نجحت في تقليص ديونها الداخلية بالكامل

انتقد عدد من الأكاديميين والمختصين في امور الاقتصاد والسياسة التقارير المتداولة عن حجم ديون المملكة، وتوظيف تلك التقارير من قبل دول وجهات تفتقر للمعايير الأخلاقية وتحاول تشويه صورة المملكة باي وسيلة مغلوطة، مشيرين إلى ركون الدول إلى الاستدانة أمر طبيعي ولا يتعارض مع قوة وملاءة اقتصاد تلك الدول.

واشادوا بقدرة وتمكن الدولة على تسديد الديون وتقليص حجمها إلى اقل من 100 مليار ريال، بعد ان كان يزيد على 600 مليار ريال، وهي ديون داخلية بالكامل.

وقال رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة الملك عبدالعزيز الدكتور سعود بن صافي العتيبي «لا شك ان الدول والجهات المعادية التي لا تمتلك معايير أخلاقية تحاول استغلال اي شيء لتشويه الصورة وتغيير الواقع الحقيقي، واستغلال مثل هذه النوعية من التقارير والتلفيق يدخل ضمن الدعاية «البروباجندا» والحروب الإعلامية التي تحاول التاثير بها على يتقبل التاثير».

من جهته، اكد استاذ الاقتصاد في جامعة الملك عبدالعزيز الدكتور اسامة إبراهيم الفلالي ان الدولة نجحت بكل المعايير الاقتصادية في تسديد الديون التي كانت عليها، وهي للمعلومية ديون داخلية استدانتها الحكومة من جهات سعودية داخلية عكس ما يتصور البعض او يحاول ان يصوره، وسببها العجز الذي واجهته ميزانية الدولة قبل حوالي عقد، وعندما حانت الفرصة الملائمة بوجود فوائض وزيادة في إيرادات الدولة بدأت الدولة في سداد تلك القروض، وتمكنت خلال الأعوام الثلاثة الماضية من تقليصها بشكل كبير جدا وبعدما كانت تقدر بما يزيد عن 600 مليار ريال، أصبحت حاليا اقل من 100 مليار ريال، والدولة قادرة على إنهاء ملفها وإغلاقه ولكنها تسير حسب برنامج دقيق يضمن عدم التاثير على برامج التنمية القائمة حاليا، ومن المؤكد انه خلال العام القادم او الذي يعقبه ستكون تلك الديون قد سددت بالكامل.

وقال الدكتور فلالي «ليس بالغريب على موازنات الدول ان تشهد عجزا او ضعفا في الإيرادات، ودائما يتم في موازناتها ترحيل للفوائض سواء كانت سلبا او إيجابا إلى الموازنات التي تليها، وحتى اكبر واقوى دول العالم كامريكا وغيرها تقترض، ولكن بالنسبة للمملكة يكشف ملف الديون بوضوح اقتدار وتمكن الحكومة من التعامل مع المتغيرات والمستجدات، ففي حين اقترضت كان اقتراضها داخلي من البنوك والمصارف السعودية، وسبب الاقتراض قبل أعوام كان رغبتها في عدم ظهور أي تغيير على معيشة المواطن ورفاهيته وعدم ترك التغيير الحاصل آنذاك على مداخيل الدولة بالتاثير على الاقتصاد الوطني ورفع معدلات التضخم، وفعلا فور انتعاش الأوضاع وزيادة اسعار النفط وزيادة سقف إنتاجه، بادرت الدولة بجدولة الديون والتعامل معها بكل شفافية ومصداقية، وهو امر يدل على مصداقية الدولة في تعاملاتها سواء كانت محلية او دولية.

من جهة اخرى تؤكد الموازنة السعودية الجديدة للعام 2013 تمسك المملكة باستراتيجيتها الانفاقية، كما تؤكد ايضا ان كلاً من السياسة والاقتصاد في المملكة يتمتعان بالأمان والطمانينة.

واشارت «العربية نت» نقلا عن جريدة «فايننشال تايمز» البريطانية في تقرير لها حول الموازنة السعودية التي تم إعلانها السبت الماضي وتتضمن انفاقا عاما بقيمة 820 مليار ريال سعودي، الى ان هذا الحجم الضخم للموازنة ياتي في الوقت الذي يشهد فيه العالم ازمة اقتصادية، وتشهد فيه المنطقة ازمات سياسية واضطرابات امنية كبيرة.

ولم تعلن الحكومة السعودية عن سعر النفط المقدر والذي قامت على اساسه الموازنة العامة، إلا ان «جدوى للاستثمار» قالت إن الموازنة اعتمدت على اساس ان المملكة ستنتج 9.6 ملايين برميل يوميا خلال العام 2013، وإن سعر بيع البرميل الواحد هو 66 دولارا فقط، علما بان متوسط سعر الخام السعودي بلغ خلال العام الماضي 111.5 دولارا للبرميل، ما يعني ان المملكة مرشحة لتسجيل فوائض مالية كبيرة خلال العام 2013 على الرغم من الإنفاق القياسي.

ونقلت «فايننشال تايمز» عن الاقتصادي المقيم في البحرين جارمو كوتتيان قوله إنه «مع استمرار حالة عدم الوضوح في الإقتصاد العالمي فإن الإنفاق الحكومي يظل مظهرا مهما على استمرارية الاقتصاد ونموه»، مشيرا الى ان «لدى السعودية من الفوائض والترف ما يجعلها قادرة على القيام بهذا الإنفاق، فضلا عن ان بمقدورها الاستفادة من الاحتياطي النقدي الهائل إذا احتاجت له».

وبحسب الصحيفة فإنه منذ بدات الأزمة المالية العالمية عام 2008 اقرت الحكومة السعودية برنامجا ضخما للإنفاق من اجل تجنب آثار الأزمة، وهو البرنامج الذي سجل نجاحا بفضل استفادة المملكة من ارتفاع اسعار النفط العالمية وتوظيف عوائد هذا النفط في الداخل للحفاظ على النمو الاقتصادي.

وكان الملك عبدالله بن عبدالعزيز قد امر بمشروعات تنموية ضخمة تبلغ تكلفتها 130 مليار دولار، وهي المشروعات التي يتوقع ان تؤدي الى توظيف اعداد كبيرة من السعوديين، إضافة الى حل مشكلة السكن التي تؤرق الكثير من السعوديين.

وتمكن الاقتصاد السعودي من تحقيق نمو بنسبة 6.8 في المئة في العام 2012، فيما حقق الاقتصاد غير النفطي للمملكة نموا اكبر بنسبة 7.2 في المئة خلال العام 2012 ذاته، وذلك بحسب ما اعلن وزير المالية السعودي.

الاقتصاد السعودي حقق نموا بنسبة 6.8 في المئة في 2012

وفق دراسة أعدها بنك «ألبن كابيتال»

الإمارات تستحوذ على 26.5 في المئة من إجمالي مبيعات قطاع التجزئة في مجلس التعاون

اشارت دراسة أعدها بنك «البن كابيتال» أن مبيعات قطاع التجزئة في الإمارات العربية المتحدة قد نمت بنسبة 6 في المئة خلال عام 2012، لتصل إلى نحو 195مليار درهم «53.2 مليار دولار»، مقارنة مع 183.8 مليار درهم «50.1 مليار دولار» خلال عام 2011.

وأوضحت الدراسة أن الدولة قد استحوذت على 26.5 في المئة من إجمالي مبيعات قطاع التجزئة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والبالغة 734 مليار درهم «200 مليار دولار» خلال العام الماضي، وذلك حسبما نشرت «الاتحاد».

وتوقعت الدراسة نمو مبيعات التجزئة في دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 7.7 في المئة سنويا خلال الفترة ما بين 2011 و2016 لتصل إلى ما قيمته 270.3 مليار دولار في نهاية هذه الفترة.

وحسب الدارسة فإن السلع غير الغذائية تستحوذ على نحو 58 في المئة من إجمالي القطاع ما يعادل نحو 113.1 مليار درهم مقابل 42 في المئة للسلع الغذائية التي بلغت قيمتها نحو 81.9 مليارا درهم.

ولفتت إلى الإمارات سجلت أعلى معدل لنصيب الفرد من مساحات التجزئة في منطقة الشرق الأوسط بلغ نحو 0.6 قدم للفرد مقابل 0.5 للفرد في قطر و0.2 قدم في كل من السعودية والكويت مقابل 0.1 قدم للفرد في سلطنة عمان.

وقالت سميا أحمد العضو المنتدب في البن كابيتال «ازدهر قطاع التجزئة الذي يعد أحد أسرع القطاعات نموا في دول مجلس التعاون الخليجي، خلال السنوات الماضية بفضل تزايد القوة الشرائية، وزيادة حركة السياحة الوافدة إلى المنطقة وزيادة أعداد السكان المغتربين بالإضافة إلى تغير نمط الحياة وتوسع صناعة الضيافة. وقد استفاد تجارة التجزئة من المبادرات الحكومية وبرامج السياسات التنموية. وتنتظر القطاع فترة نمو صحية»، ومن العوامل الأخرى التي أدت إلى نمو قطاع تجارة التجزئة في المنطقة، نمو الناتج المحلي، الإنفاق الحكومي الكبير على البنية التحتية والرعاية الصحية، انخفاض أسعار الوقود، انخفاض أو انعدام الضرائب وتحرير جزء كبير من مدخول الأفراد لاستهلاك السلع الغذائية وغير الغذائية. وأضافت أن تدفق السياح إلى المنطقة لايزال يشكل المحرك الأساسي لنمو قطاع التجزئة حيث يتوقع أن يزداد عدد السياح الوافدين إلى المنطقة من 37.3 مليون في عام 2011 إلى 44.4 مليون سائح بحلول عام 2016 مسجلة معدل نمو سنوي مركب قدره 3.5 في المئة، وتماشيا مع هذا الاتجاه الصعودي في حركة السياحة فقد شرعت العديد من حكومات دول مجلس التعاون الخليجي بخطط طموحة لتوسيع وتطوير المطارات والبنية التحتية لقطاع الطيران. من ناحيته، أكد ماجد سيف الغرير رئيس مجلس إدارة جمعية الشرق الأوسط لمراكز التسوق لـ«الاتحاد» أن دبي تحتل المرتبة الأولى إقليميا من حيث جودة وتنوع مراكز التسوق العاملة فيها، كما أنها الثانية عالميا بعد مدينة لندن على هذا الصعيد. وقال إنه في الوقت الذي يبلغ فيه نصيب الفرد من مراكز التسوق في دبي نحو 1.4 قدم، تسجل الولايات المتحدة الأمريكية معدل يبلغ نحو قدم واحد لكل فرد مقابل 0.2 قدم في الدول الأوربية.

وقال عيسى آدم مدير مركز برجمان للتسوق وعضو مجموعة مراكز التسوق في دبي، إن قطاع التجزئة في الإمارات كان الأقل تاثرا بتداعيات الأزمة المالية العالمية مقارنة بالقطاعين المالي والعقاري، حيث حقق القطاع نسب نمو جيدة على خلال ذروة الأزمة المالية العالمية مقابل تراجع أداء العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وتابع أن قطاع التجزئة في الإمارات حقق نسبة العام المنقضي مستفيدا من تعافي القطاعات الاقتصادية الأخرى والاستقرار الأمني في الدولة وعودة السياحة إلى معدلاتها الطبيعية التي سجلتها قبل بداية الأزمة.

وقالت موكتا سابروال، مديرة الفعاليات بمركز الغرير للتسوق إن الحملات الترويجية التي تنظمها مراكز التسوق من حين لآخر على قدر كبير من الأهمية وذلك لأنها تساهم في جلب المزيد من السياح، والمتسوقين. وأضافت أن مركز الغرير للتسوق شهد زيادة في مبيعات التجزئة ناهزت الـ10 في المئة خلال العام الماضي مقارنة بعام 2011. وعلى صعيد الفترات التي شهدت إقبالا كبيرا من قبل العملاء، قالت سابروال، إن فترات الأعياد، ومفاجآت صيف دبي، ومهرجان دبي للتسوق، وموسم العودة للمدارس، وموسم الشتاء والمناسبات الخاصة شهدت أعلى معدل للمبيعات. وأكدت أن مركز الغرير للتسوق يعتزم إضافة 150 متجرا جديدا خلال عام 2013 على مساحة 60 الف قدم مربع، كما تم افتتاح فندق خمس نجوم تحت اسم الغرير ريحان من روتانا مؤخرا، ويضم 200 شقة مؤثثة بالكامل و428 غرفة ويقع على ارتفاع 20 طابقا.

ارتفاع مبيعات قطاع التجزئة الاماراتي

معارك جديدة تنتظر أوباما بعد التوصل لاتفاق «الهاوية المالية»

واشنطن «رويترز»: يخوض الرئيس الأمريكي باراك أوباما والنواب الجمهوريون في الكونجرس الأمريكي معارك أكبر بخصوص الميزانية خلال الشهرين المقبلين بعد التوصل بصعوبة لاتفاق «الهاوية المالية» لتجنب زيادات كبيرة في الضرائب وتخفيضات ضخمة في الإنفاق كان من شانها ان تدفع الاقتصاد الأمريكي لدائرة الركود.

وكان الاتفاق الذي وافق عليه مجلس النواب الذي يسيطر عليه الجمهوريون في وقت متاخر يوم الثلاثاء ووقعه أوباما يوم الاربعاء انتصارا للرئيس الذي فاز بفترة رئاسية جديدة في نوفمبر تشرين الثاني بفضل تعهدات بمعالجة مشاكل الميزانية عن طريق وسائل من بينها زيادة الضرائب على القطاعات الأكثر ثراء من الأمريكيين.

لكن من المتوقع أن تحدث مواجهات حامية خلال الشهرين المقبلين بشان خفض الإنفاق وزيادة سقف الاقتراض. وتعهد الجمهوريون الذين يشعرون بالغضب لأن اتفاق الهاوية المالية لم يتضمن ما يكفي من الاجراءات لكبح العجز في الميزانية الاتحادية باستخدام ذريعة سقف الدين للحصول على تخفيضات كبيرة في الإنفاق المرة المقبلة.

ويعتقد الجمهوريون انه ستكون لهم الكلمة العليا على أوباما عند بحث زيادة سقف الاقتراض في فبراير شباط لأن الاخفاق في التوصل لاتفاق قد يعني التعثر في سداد ديون امريكية او خفض آخر في التصنيف الائتماني للولايات المتحدة. وادت مواجهة مماثلة في 2011 إلى خفض للتصنيف الائتماني للبلاد.

وقال عضو مجلس الشيوخ الجمهوري بات تومي لتلفزيون ام.اس.ان.بي.سي «تكمن فرصتنا هنا في سقف الدين... نحتاج نحن الجمهوريون إلى الاستعداد لتحمل توقف جزئي لعمل الحكومة مؤقتا وهو ما قد يسفر هذا عنه».

لكن اوباما والأعضاء الديمقراطيين في الكونجرس قد يتشجعون بالفوز في الجولة الاولى من المعارك المالية حينما صوت عشرات من الأعضاء الجمهوريون في الكونجرس على زيادات هائلة في الضرائب للمرة الأولى في عقدين.

وقالت نانسي بيلوسي زعيمة الأقلية الديمقراطية في مجلس النواب في مقابلة مع تلفزيون ان.بي.سي نيث يوم الخميس «نعتقد ان الموافقة على هذا القانون تعزز بقوة موقف الرئيس في المفاوضات المقبلة».

تحمل الكثير من مشروعات البنية الأساسية

اقتصاديون عمانيون: ميزانية السلطنة لعام 2013 متوازنة

مسقط - «كونا»: اكد خبراء اقتصاديون ومختصون عمانيون امس ان ميزانية سلطنة عمان لعام 2013 متوازنة وتحمل في طياتها الكثير من مشروعات البنية الاساسية والاجتماعية في ظل تواصل الانفاق الاستثماري على المشروعات الكبرى.

وقال هؤلاء الاقتصاديون في تصريحات متفرقة لـ«كونا» ان الميزانية العمانية تشهد ارتفاعا جيدا في الانفاق كما يقدر اجمالي الايرادات العامة في الموازنة لعام 2013 بنحو 11.2 مليار ريال عماني مقابل 8.8 مليارات ريال في موازنة عام 2012 بزيادة نسبتها 27 في المئة بما يؤدي الى تحفيز الدورة الاقتصادية في البلاد وتوفير المزيد من فرص العمل.

واشاروا الى ان الموازنة الجديدة فيها الكثير من الربط الجيد بينها وبين محور تنمية الموارد البشرية الذي يشمل قطاعات الصحة والتعليم والعمل وتم التركيز فيها في الانفاق على البعد الاجتماعي وعلى الجانب الاستثماري. وذكروا انه بينما ستتجه البلاد في الفترة المقبلة للاعتماد على الشراكة مع القطاع الخاص وزيادة دوره في توفير فرص العمل فان الامر سيتطلب كذلك تحليل محور تنمية القطاع الخاص ومدى قدرته على رفع نسبة مساهمة استثماراته في الناتج المحلي لتحقيق اهداف الرؤية 2020.

البنك المركزي العماني

وفي الجانب المالي اعتبر الخبراء ان احتساب سعر برميل النفط بـ85 دولارا في موازنة 2013 يتماشى مع الاسعار العالمية المتوقعة حيث انه من المنتظر ان ينتهي العام الماضي بتحقيق فائض مالي جيد للغاية.

وبينوا ان سعر النفط المقدر في الميزانية هو 75 دولارا للبرميل وحتى نهاية نوفمبر الماضي سجلت متوسط سعر النفط 110 دولارات للبرميل اي بارتفاع كبير عن السعر المقدر في موازنة العام الماضي.

واكدوا ان الميزانية العامة للدولة لعام 2013 تحمل في طياتها الكثير من مشروعات البنية الاساسية والاجتماعية وهي مبشرة بمزيد من فرص العمل من خلال ارتفاع سقف الانفاق العام وبالتالي تحفيز الدورة الاقتصادية في البلاد.

وقالوا انه على الرغم من ان نسبة النمو في حجم الانفاق المقدر في الموازنة والبالغة 29 في المئة تعتبر عالية وغير مسبوقة فانه من المؤمل أن يتم تمويل هذا الانفاق من خلال الموارد الحقيقية من دون اللجوء الى الاقتراض او السحب من الاحتياطيات بشكل غير مخطط ما لم تتعرض الأسعار العالمية للنفط الى انتكاسة غير منظورة.

واضافوا ان الايرادات العامة في الموازنة قدرت بنحو 11.2 مليار ريال عماني وبنسبة نمو تبلغ 27 في المئة وتمثل ايرادات النفط والغاز نسبة 84 في المئة من جملة الايرادات بينما تمثل الايرادات غير النفطية نسبة 16 في المئة.

وبينوا انه تم احتساب الايرادات النفطية على أساس سعر 85 دولارا للبرميل وبمعدل انتاج يومي للنفط يبلغ في المتوسط 930 الف برميل يوميا.

وقالوا ان العجز التقديري بين الايرادات والانفاق العام بلغ نحو 1.7 مليار ريال عماني وهو يمثل نسبة 15 في المئة من الايرادات ونسبة خمسة في المئة من الناتج المحلي حيث من المتوقع ان يتم تغطية هذا العجز باستخدام العوائد المالية التي ستتحقق نتيجة ارتفاع سعر النفط عن المتوسط المفترض في الموازنة.

وذكروا ان اهداف الموازنة العامة لعام 2013 تسعى الى تحقيق مجموعة من الاهداف لتلبية احتياجات التنمية وبما يتناسب مع الاهداف الكلية المعتمدة في الخطة الخمسية الثامنة «2011 - 2015» واطارها المالي ومن اهمها تحفيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الانفاق الحكومي.

«المركزي»: الدولار بـ281 فلساً

قال بنك الكويت المركزي استقر سعر صرف الدولار عند مستوى 0.281 دينار بينما انخفض سعر صرف اليورو مقابل الدينار ليسجل 0.370 دينار.

واشار المركزي ان سعر صرف الجنيه الاسترليني انخفض مقابل الدينار ليسجل 0.456 دينار واستمر سعر صرف الين الياباني على ما هو عليه دون تغيير عند مستوى 0.003 دينار بينما انخفض سعر صرف الفرنك السويسري ليسجل 0.305 دينار.

«المركزي المصري» يعرض 75 مليون دولار في مزاد

قال البنك المركزي المصري إنه يعرض 75 مليون دولار للبيع للبنوك في مزاد للعملة امس هو الرابع من نوعه منذ بدأ العمل بنظام جديد للعملة بهدف الحد من استنزاف احتياطياته من النقد الأجنبي.

وعرض البنك 75 مليون دولار في مزادات أيام الأحد والاثنين والأربعاء وقبل كل العطاءات تقريبا.

وبلغ الحد الأدنى لسعر الدولار في مزاد امس الأربعاء 6.3510 جنيهات وهو ما يمثل انخفاضا ملموسا للعملة التي اغلقت في سوق بين البنوك الاسبوع الماضي على حوالي 6.185 جنيهات للدولار.

وقال البنك المركزي يوم السبت إن احتياطياته من النقد الأجنبي بلغت مستوى حرجا.

«دو» و«ستاندرد تشارترد» يوقعان اتفاقية تمويل بقيمة 100 مليون دولار

وقعت شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة « دو» وبنك ستاندرد تشارترد إحدى المجموعات المصرفية الدولية امس اتفاقية تمويل بقيمة 100 مليون دولار لمدة ثلاث سنوات.

وصرح عثمان سلطان المدير التنفيذي لشركة «دو»، أن اتفاقية التمويل تاتي كجزء من التزام الشركة بإجراء مراجعة دورية لمتطلبات التمويل الخاصة بها وسيسهم هذا التسهيل الائتماني في تعزيز مستويات السيولة ويتيح للشركة إمكانية تمويل برنامج الإنفاق الاستثماري على المدين القصير والمتوسط بكفاءة وفاعلية.. معربا عن سعادته بالتوصل للإتفاق على القرض بشروط جيدة والاستفادة من ظروف السوق المواتية في الوقت الحالي.

واضاف أن الشركة تلتزم بدعم نمو الأعمال وتعزيز القيمة للمساهمين من خلال توفير التمويل اللازم والوسائل المالية التي تمكنها من تمويل الخطة الاستراتيجية لدعم النمو المستقبلي.

من جانبه أكد جوناثان موريس المدير التنفيذي لستاندرد تشارترد في الإمارات أن «دو» ساهمت منذ تاسيسها بدور رئيسي في تطوير قطاع الاتصالات في الدولة.. معربا عن سعادته بدعم البنك لهذه المؤسسة الجديرة بالاحترام.

وأكد أن الإمارات العربية المتحدة تعد أحد أهم الأسواق الرئيسة لبنك ستاندرد تشارترد على مستوى العالم.. مشيرا إلى امتلاك البنك لعلاقات وطيدة مع الدولة.

واوضح أن اتفاقية التمويل تستهدف تيسير خطط النمو لشركة « دو» وهي تمثل نموذجا آخر على التزام البنك الواضح ودعمه الدؤوب لعملائه في دولة الإمارات.

توفر اتفاقية التمويل المبرمة مع بنك ستاندرد تشارترد والتسهيلات الائتمانية التي تم الاتفاق عليها مؤخرا مع بنكي دي بي إس وابوظبي الوطني السيولة المالية التي تحتاجها شركة «دو» لتمويل خطط النمو لأعمالها في المستقبل.

ووقعت شركة «دو» خلال شهر ديسمبر الماضي اتفاقية قرض مشترك بقيمة 500 مليون دولار أمريكي مع بنك ابوظبي الوطني إضافة إلى اتفاقية تسهيل ائتماني بقيمة 100 مليون دولار أمريكي مع بنك دي بي إس الستغافوري فرع دبي الذي يعد احد المجموعات المالية الرائدة في آسيا لتوظفها في تمويل شراء معدات من هواوي لتعزيز مستوى اداء الشبكات والعمليات باستخدام التقنيات الأكثر تطورا ما بعد الأجيال الثالث والرابع والرابع المتقدم.